

تركوا لمصيرهم: انتهاكات جسيمة بحق علويين بعد مجازر الساحل



إن عدم محاسبة القادة وكبار المسؤولين عن مجازر الساحل فتح الباب أمام المزيد من الانتهاكات الطائفية بحق العلويين/ات في سوريا وأسس لمناخ قائم على الإفلات من العقاب

تشرين الأول/أكتوبر 2025



Funded by
the European Union

سوريون
من أجل
الحقيقة
والعدالة
Syrians
For Truth
& Justice



CEASEFIRE
centre for civilian rights

تُركوا لمصيرهم: انتهاكات جسيمة بحق علويين بعد مجازر الساحل

إن عدم محاسبة القادة وكبار المسؤولين عن مجازر الساحل فتح الباب أمام المزيد من الانتهاكات الطائفية بحق العلويين/ات في سوريا وأسس مُناخ قائم على الإفلات من العقاب

تم إنجاز هذا العمل بدعم من الاتحاد الأوروبي وبالشراكة مع "مركز سيسفاير لحقوق المدنيين/ Ceasefire centre for civilian rights". إن محتويات هذا المنشور هي مسؤولية "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" فقط/الجهة الناشرة، ولا تعكس بالضرورة آراء "الاتحاد الأوروبي" وآراء "مركز سيسفاير لحقوق المدنيين/ Ceasefire centre for civilian rights".

جدول المحتويات

1.	ملخص تنفيذي:	4
2.	مقدمة وخلفية:	4
3.	قصور اللجنة الوطنية في ضوء الوقائع المستمرة:	5
4.	الانتهاكات الميدانية الموثقة بحسب نوع الانتهاك:	6
4.1.	القتل خارج نطاق القانون:	6
4.2.	الخطف والإخفاء القسري:	12
4.3.	التعذيب (أو القتل بعد التعذيب):	15
4.4.	النهب والتخريب والإهانات الطائفية:	17
4.5.	الانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي: خطف النساء وإنكار الأمر رسمياً:	20
5.	رأي وتعليق قانوني:	22
6.	التوصيات:	23
6.1.	إلى الحكومة السورية الانتقالية:	23
6.2.	إلى المجتمع الدولي والآليات الأممية:	24

1. ملخص تنفيذي:

يوثق هذا التقرير الصادر عن "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" سلسلة من الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت بحق مدنيين ومدنيات من أبناء الطائفة العلوية، خلال الفترة الممتدة من 10 آذار/مارس وحتى نهاية حزيران/يونيو 2025، في محافظات اللاذقية، وحمص، وحماة، وطرطوس وريف دمشق.

تأتي هذه الانتهاكات في أعقاب [المجازر الوحشية](#) التي شهدتها الساحل السوري (من 6 إلى 9 آذار/مارس 2025)، في ظل عدم قدرة السلطات السورية المؤقتة على توفير الأمن الحماية الفعلية للفئات المحمية في سوريا.

تنوّعت الانتهاكات الموثقة في هذا التقرير بين القتل خارج نطاق القانون، والختف، والتعذيب، والنهب والتخريب، والعنف الطائفي، وجرائم العنف القائم على النوع الاجتماعي، شملت بشكل خاص النساء والفتيات.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وثّقت المنظمة عدداً من الانتهاكات الجسيمة شملت 64 حالة قتل، من بينها 9 أطفال و 9 نساء، إضافة إلى 4 حالات نجا أصحابها من الموت، بينهم طفلة. كما تم تسجيل 5 حالات خطف، بينها حالتان لنساء، و 10 حالات تعذيب جسدي أو نفسي أو ضرب أو معاملة غير إنسانية، من بينها حالة لطفل. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام لا تعكس العدد الإجمالي للضحايا، وإنما تمثّل فقط الحالات التي جرى توثيقها ضمن نطاق هذا التقرير.

تكشف الشهادات التي جمعتها "سوريون" والتحقيقات الميدانية التي تمّ دعمها بالمصادر المفتوحة، أن هذه الجرائم لم تكن حوادث معزولة، بل يبدو أنها جرت كسياسة في سياق استهداف مجتمعات بعينها على أسس طائفية وجندرية، وسط غياب الحماية، وإنكار رسمي للوقائع، وتقاوس عن التحقيق.

ورغم تشكيل لجنة وطنية للتحقيق في مجازر الساحل، فإن صلاحياتها اقتصرت على أيام معدودة ومناطق محددة، ما استبعد الانتهاكات اللاحقة، كما تجنّب تقريرها تحميل القيادات العسكرية أو الأمنية أي مسؤولية، وأنكر الخلفية الطائفية للأحداث، وامتنع عن نشر نتائجه الكاملة للرأي العام، ما يعكس قصوراً جوهرياً وخطيراً في مقاربة المساءلة، ويعزز مناخ الإفلات من العقاب، وبالتالي وجود مخاوف حقيقية من ضياع حقوق الضحايا إذا لم يتم التحقيق في تلك الانتهاكات من قبل جهات دولية مستقلة، وذات مصداقية.

لا يدّعي التقرير الإحاطة بجميع الانتهاكات، بل يقدّم نماذج موثقة وأنماط تمثّل جزءاً من دائرة أوسع من العنف والانتهاكات، شملت القتل خارج نطاق القانون، والختف، والتعذيب، والانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي، والنهب، والتخريب، مع التركيز على مسؤولية الجهات الرسمية والفصائل المسلحة التابعة لها أو المدعومة منها.

في ختام هذا التقرير، تقدم "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" مجموعة توصيات للسلطات السورية المؤقتة والمجتمع الدولي والآليات الأممية.

2. مقدمة وخلفية:

في أعقاب [المجازر الطائفية التي شهدتها الساحل السوري ومحافظتي حمص وحماة بين 6 و 9 آذار/مارس 2025](#)، سارعت السلطات السورية إلى تشكيل "اللجنة الوطنية المستقلة للتحقيق وتقصي الحقائق بشأن أحداث الساحل السوري"، بقرار من الرئيس المؤقت أحمد الشرع في 9 آذار/مارس. وكلفت اللجنة بالتحقيق في أحداث الساحل السوري التي وقعت في 6 آذار، ضمن مهلة ثلاثين يوماً [تم تمديدتها لاحقاً](#) حتى منتصف تموز/يوليو 2025.

في 22 تموز/يوليو، عرضت اللجنة نتائجها في [مؤتمر صحفي](#) بدمشق، مشددة على التزامها بـ"المعايير القانونية والمهنية"، وأكدت توثيقها لمقتل 1426 شخصاً، بينهم 90 امرأة، و20 مفقوداً، إضافة إلى وقوع انتهاكات واسعة خلال العمليات العسكرية، لكنها اعتبرت أن هذه الانتهاكات "غير منظمة" وناجمة عن دوافع متباينة كالانتقام والفوضى. كما امتنعت عن نشر تقريرها كاملاً للرأي العام، وتجنبت الإشارة إلى الطابع الطائفي للأحداث أو تحميل القيادات العسكرية أي مسؤولية مباشرة.

ورغم تشكيل اللجنة، استمرت الانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين/ات من الطائفة العلوية، وسط عجز رسمي عن ضبط الجرائم، وتدهور الثقة العامة بإجراءات الدولة، وهو أيضاً ما أكدته لجنة التحقيق الدولية في [تقريرها](#) المنشور في 14 آب/أغسطس 2025.

في هذا السياق، أعدت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" هذا التقرير التوثيقي الذي يرصد الانتهاكات المرتكبة بين 10 آذار/مارس ونهاية حزيران/يونيو 2025، استناداً إلى 19 مقابلة معمقة مع ضحايا وذويهم وشهود عيان، إضافة إلى تحليل مواد منشورة عبر المصادر المفتوحة، شملت مقاطع فيديو وصور ومنشورات موثقة.

خلال أخذ موافقاتهم المستنيرة، اطلع جميع من قابلناهم على الطبيعة الطوعية للمقابلة وسبل استخدام المعلومات التي شاركوها، بما في ذلك نشر هذا التقرير، فأثروا إخفاء هوياتهم أو أي معلومات قد تدل عليها، خوفاً من أية أعمال انتقامية قد تطالهم أو تطال عائلاتهم. وعليه، تم استخدام أسماء مستعارة للدلالة على الأشخاص الذين يقتبس التقرير أجزاء من إفاداتهم.

يسعى هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الانتهاكات التي استمرت بعد انتهاء أعمال لجنة التحقيق، والتي لم تشملها تقارير الدولة أو إجراءاتها، رغم خطورتها واتساع نطاقها. ويظهر ما جمعته "سوريون" من شهادات ومصادر مفتوحة أن الاستهداف لم يكن عشوائياً، بل طال أبناء وبنات الطائفة العلوية في محافظات حمص وحماة واللاذقية وطرطوس وريف دمشق¹ في سياق واسع من العنف الطائفي، ووسط غياب الحماية أو المساءلة.

3. قصور اللجنة الوطنية في ضوء الوقائع المستمرة:

رغم تشكيل اللجنة الوطنية المستقلة للتحقيق في أحداث الساحل بعد وقت قصير من المجازر، إلا أن تقريرها الرسمي اقتصر على الفترة الممتدة بين 6 و 9 آذار/مارس 2025، متجاهلاً الانتهاكات التي تلتها، والتي يشكل هذا التقرير توثيقاً جزئياً لها. وهو ما يكشف عن فجوة كبيرة بين ما رصدته اللجنة وما لا يزال يحدث فعلياً على الأرض، بما في ذلك جرائم قتل وتعذيب وخطف طالت مدنيين/ات من الطائفة العلوية في محافظات الساحل، حمص، حماة/حماه، وريف دمشق.

تعتمد "سوريون" نشر ورقة قانونية مفصلة لتحليل تقرير اللجنة، غير أننا نقدم في هذا الموضوع خلاصة لأبرز الملاحظات ذات الصلة بهذا التقرير، إذ أن توصيف اللجنة للانتهاكات بأنها "غير منظمة" ومرتبكة من أفراد، دون مساءلة القيادات العليا أو الإشارة إلى الخلفية الطائفية، يقلل من خطورة ما وقع ويُقصي البعد المنهجي المؤكّد لهذه الجرائم.

¹ وثقت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" في تقريرها ["سوريا: توثيق حالات اختفاء قسرية واعتقالات تعسفية في حي القدم الدمشقي"](#) عدة انتهاكات وقعت في ريف دمشق، على مدنيين/ات من أبناء الطائفة العلوية والمقيمين في منطقة "حارة العنازة/العنازي" في حي القدم. ويُسلط التقرير الضوء على حملتين تُنفذتا في كانون الأول/ديسمبر 2024 و 7 آذار/مارس 2025، وأسفرتا عن اختفاء وفقدان العشرات وسط أنباء عن تصفية عدد منهم خارج نطاق القانون.

في المقابل، خلصت لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا في [تقريرها](#) المنشور بتاريخ 14 آب/أغسطس 2025 إلى أن عناصر من بعض الفصائل، التي دُمجت مؤخراً ضمن قوات الأمن التابعة للحكومة المؤقتة، ارتكبوا عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، ومارسوا التعذيب وسوء المعاملة بحق مدنيين في العديد من القرى والأحياء ذات الغالبية العلوية، وذلك بشكل منهجي وعلى نطاق واسع. كما وثقت اللجنة أمطاً متكررة من العنف ضد السكان المدنيين في عدة مناطق، شملت الاستهداف على أساس الانتماء الديني والعمر والجنس، فضلاً عن تنفيذ عمليات إعدام جماعي.

وأكد [تقرير مشترك](#) لمنظمة "هيومن رايتس ووتش" و"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" و"الأرشيف السوري"، أن الهجمات التي استهدفت المدنيين/ات العلويين/ات خلال الفترة بين 7 و10 آذار/مارس 2025 لم تكن حوادث متفرقة، بل جزءاً من عملية عسكرية مركزية أشرفت عليها وزارة الدفاع. وأشار التقرير إلى مشاركة عشرات الفصائل المسلحة في عمليات اقتحام للقرى، ترافقت مع إعدامات ميدانية، وخطف للنساء، ونهب وحرق للمنازل على أساس الهوية الطائفية، في تناقض واضح مع الرواية الرسمية التي وصفت تلك الانتهاكات بأنها أعمال "فردية" وغير منظمة.

هذا وقد أشار [تقرير خاص](#) لوكالة رويترز إلى أن المجازر التي وقعت في الساحل والتي راح ضحيتها ما لا يقل عن 1500 شخص من الطائفة العلوية، كانت أعمالاً انتقامية طائفية واسعة النطاق.² وأن العمليات الميدانية جرت تحت قيادة شخصيات مرتبطة بالسلطة الانتقالية، ما يقوّض مزاعم غياب السيطرة أو الجهل بالوقائع.

وفي ظل عدم نشر اللجنة لتقريرها الكامل حتى الآن، يبقى الضحايا وذووهم محرومين من حقهم في معرفة الحقيقة، ما يقوّض مبادئ الشفافية والعدالة الانتقالية، ويكرّس مناخ الإفلات من العقاب.

4. الانتهاكات الميدانية الموثقة بحسب نوع الانتهاك:

اعتمد هذا القسم على منهجية دمج الشهادات الميدانية والمصادر المفتوحة ضمن تصنيف موحد للانتهاكات، بحيث جرى أولاً تحديد نوع الانتهاك الأبرز في كل حادثة استناداً إلى محتواها (مثل القتل خارج نطاق القانون، الخطف، التعذيب، النهب والتخريب، الانتهاكات الطائفية والتهديدات). وفي حال تضمّنت الواقعة أكثر من انتهاك، تم اختيار الانتهاك الأشد أو الأكثر وضوحاً باعتباره التصنيف الرئيسي. بعد ذلك، جرى ترتيب الحوادث داخل كل تصنيف ترتيباً زمنياً، مع الحفاظ على نصوص الشهادات والمصادر كما وردت، ووضع عناوين فرعية تلخص الحدث الأبرز، بهدف تسهيل القراءة وتحقيق الربط بين الوقائع والنمط الأوسع للانتهاكات الموثقة.

4.1. القتل خارج نطاق القانون:

تُظهر الشهادات والمصادر الميدانية والمفتوحة أن القتل خارج نطاق القانون في الساحل السوري ومحيطه لم يكن نتيجة أحداث فردية معزولة، بل جاء غالباً في سياق استهدافات طائفية وضمن سياسة لتهريب السكان وإخضاعهم وإذلالهم. الضحايا كانوا في معظمهم مدنيين/ات من الطائفة العلوية، ولم يكن لهم أي نشاط عسكري أو سياسي. غالباً ما ارتُكب القتل بعد اقتحام المنازل أو إيقاف المدنيين في الطرقات، وأحياناً رافقته أساليب وحشية مثل الذبح أو إطلاق النار على

² نشر المركز السوري للإعلام وحرية التعبير [تقريراً](#) توصل إلى أن 1060 مدنياً من أبناء الطائفة العلوية قُتلوا بإعدامات ميدانية نفذتها قوات مسلحة موالية للحكومة في 61 موقعاً متفرقاً ضمن محافظات اللاذقية وطرطوس وحماة. وشملت الحصيلة 71 امرأة و61 طفلاً. وأوضح التقرير أن هذا الرقم لا يفصل بين المدنيين والمقاتلين العلويين الذين شاركوا في القتال ضد الدولة، إلا أن إعدام الأسرى أو المقاتلين المستسلمين والعزل – وهو ما جرى على نطاق واسع – يُعد في حد ذاته جريمة بموجب القانون الدولي. كما وثق التقرير مقتل 218 عنصراً من الأجهزة الأمنية.

مسافة قريبة، دون أي إجراءات قانونية أو محاكمات عادلة. تكشف هذه الحوادث عن غياب آليات الحماية والمساءلة، مما يرسخ الإفلات من العقاب ويزيد من احتمالات تكرار الجرائم.

4.1.1. إعدام أربعة من عائلة واحدة بالرصاص بينهم طفلين - حي الادخار، حمص، 20 آذار/مارس 2025:

وقعت فجر يوم 20 آذار/مارس 2025 عملية قتل جماعي في [حي الادخار](#) في مدينة حمص، وقع ضحيتها أربعة أفراد من عائلة واحدة. حيث اقتحمت مجموعة من المسلحين منزل المواطن "جبر محمد" (58 عاماً) وأطلقوا الرصاص عليه وعلى أولاده الثلاثة: "أحمد" (22 عاماً)، و"علي" (طالب في المرحلة الثانوية)، و"حاتم" (طالب في المرحلة الثانوية).³

لم يتم الكشف عن مجريات التحقيق أو نتائجه من قبل الجهات الرسمية، رغم تعدد الجرائم الواقعة في هذا الحي الذي تسيطر عليه قوات الحكومة الانتقالية السورية. فقد شهد جرائم استهدفت سكانه من أبناء الطائفة العلوية قبل مجازر الساحل أيضاً. منها مثلاً العثور على المواطن "زاهر الحسن" وابنته "علا" مقتولين ذبحاً في منزلهما الواقع غربي دوار تدمر في حي الادخار بتاريخ 25 شباط/فبراير 2025، ونقل جثمانيهما إلى مشافي العيادات الشاملة.⁴

ويعكس غياب أي إجراءات معلنة لحماية السكان أو ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم إخلالاً من الحكومة بواجبها القانوني في ضمان أمن المدنيين، وبالتزاماتها في التحقيق الفعّال ومحاسبة الجناة، بما يتيح استمرار هذه الانتهاكات دون رادع.

4.1.2. مقتل شاب وإصابة آخر بالضرب المبرح - بستان الحمام، ريف بانياس، 27 آذار/مارس 2025:

يوم 27 آذار/مارس 2025، دخلت سيارة (بيك أب) عسكرية إلى قرية [بستان الحمام](#) بريف بانياس في محافظة طرطوس لاعتقال أحد المطلوبين. في تلك الأثناء، بادر عدد من شبان القرية العزّل إلى الهرب نحو الغابات المحيطة خوفاً من التعرض للاعتقال أو القتل، وعندما لاحظهم المسلحون أطلقوا النار نحوهم مما أدى إلى مقتل الشاب "محمد عزت شبحا".⁵

قام المسلحون بعدها بالاعتداء بالضرب المبرح على شاب آخر من أبناء القرية (من آل صارم)، ثم حاولوا اعتقال الدكتور "غيث أحمد"، لأسباب مجهولة، لكنه إذ فقد وعيه تركوه ومضوا يتجولون في شوارع القرية، فأطلقوا وابلاً من الرصاص في الهواء لترهيب السكان، قبل أن يمضوا في طريقهم باتجاه بانياس.⁶

لم تصدر السلطات الرسمية أي بيان بشأن التحقيق بالحادثة أو إيجاد السيارة العسكرية، أو ملاحقة أي مشتبه به، علماً أن قرية بستان الحمام ومحيطها تخضع لسيطرة القوات الحكومية الانتقالية بشكل كامل.

4.1.3. ذبح عائلة كاملة تضم ثلاثة أطفال مع ضيوفهم - حي كرم الزيتون، حمص، 31 آذار/مارس 2025:

³ منشور فيسبوك بتاريخ 20 آذار/مارس 2025. انظر أيضاً: منشور فيسبوك آخر بنفس التاريخ، ومنشور فيسبوك ثالث في نفس اليوم.

⁴ منشور فيسبوك بتاريخ 25 شباط/فبراير 2025. انظر أيضاً منشور فيسبوك بتاريخ 26 شباط/فبراير 2025

⁵ صفحة شبكة أخبار بستان الحمام، منشور/نوعية بتاريخ 27 آذار/مارس 2025.

⁶ صفحة أحداث طرطوس لحظة بلحظة، منشور بتاريخ 27 آذار/مارس 2025.

فجر يوم 31 آذار/مارس، شهد حي [كرم الزيتون](#) في حمص، الخاضع لسيطرة الحكومة الانتقالية، جريمة قتل جماعي استهدفت عائلة بأكملها (من الطائفة العلوية)، إضافةً إلى شخصين آخرين كانوا في ضيافتهم (من آل بكار من الطائفة السنية).⁷

أفادت مصادر متقاطعة (لم تتمكن سوريون من التحقق من صحتها) بقيام شخص وابنه، يُعتقد أنهما منتسبان للأمن العام، باقتحام منزل المواطن "بشار طلال إبراهيم"، فقتلوه وعائلته ذبحاً، حيث كان معه زوجته "علا" وأبناءه "غزل" (17 عاماً) و"أحمد" (13 عاماً) و"هيثم" (3 أعوام).⁸

ورغم إشارة بعض المصادر إلى حضور الأمن العام إلى مسرح الجريمة بعد مدة مباشرة التحقيقات، لكن الجهات الرسمية لم تُصدر أي تعليق أو توضيح وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير.⁹

4.1.4. قتل ستة أشخاص بينهم طفل - حرف بنمرة، ريف بانياس، 31 آذار/مارس 2025:

صباح يوم 31 آذار/مارس 2025 (أول أيام عيد الفطر) شهدت قرية [حرف بنمرة](#) في ريف بانياس جريمة قتل جماعي راح ضحيتها "إبراهيم شاهين"، وولده "ثائر" و"سومر"، وحفيده الطفل "إبراهيم" (12 عاماً)، إضافةً إلى مختار القرية "جودت فارس" وابن أخته "نجدة فارس".¹⁰

في اتصال مع موقع "سكاي نيوز عربية"،¹¹ قال "سامر شاهين" ابن الضحية "إبراهيم":

"بيتي قريب من بيت أخي، وفي صباح عيد الفطر ذهبت إليه كما جرت العادة، وبعد قليل دخل شخصان ملثمان إلى باحة المنزل أحدهما يحمل بندقية والثاني يحمل قناصة مع كاتم صوت وكاميرا. في البداية قال المسلحان أنهما تائهان في المنطقة ويريدان مساعدتنا، وسألا عن اسم القرية، وإذا كنا نملك سلاحاً، فأجابهما أخي أننا مزارعين ولا نملك أسلحة. نزل والدي وأخي من الطابق العلوي لاستقصاء ما يحدث، وهنا والدي من كنا نظنهما تائهيْن، بمناسبة عيد الفطر وقدم لهما الضيافة، وبعدها طلبا منا إرشادهما إلى الطريق، وهنا بالتحديد بدأت أشعر بأن لديهما نية سيئة. خرجت معهما لأول الشارع وأرسلت ابني إلى المختار حتى يأتي إلينا ونخبره بما حدث، وعندما عدت وجدت المختار قد وصل وجلس إلى جانب والدي. صعدت أنا وابن عمي للأعلى رفقة الأولاد، فسمعنا صوت الرصاص، قتل الرجلان والدي وإخوتي وابن أخي الطفل إبراهيم الذي تم استهدافه وحده بـ 8 طلقات".

اختتم "سامر" بالقول أن:

⁷ زمان الوصل، [منشور](#) بتاريخ 31 آذار/مارس 2025.

⁸ [نعوة](#) في صفحة القدموس، بتاريخ 31 آذار/مارس 2025، وأيضاً: [منشور](#) عبر صفحة رثيف السلامة، بنفس التاريخ.

⁹ [منشور](#) عبر صفحة الإعلامى أمير عبد الباقي، بتاريخ 31 آذار/مارس 2025. انظر أيضاً: [منشور](#) عبر صفحة عنصر الأمن العام "ليث عمر الدغيم"، بنفس التاريخ. ويُلاحظ في منشور "ليث الدغيم" محاولته نفي الطبيعة الطائفية للجريمة من خلال التركيز على مقتل الشخصين من الطائفة السنية اللذان كانا في ضيافة العائلة. علماً أن هذا الاستنتاج وحده غير كفيلاً بنفي الدافع الطائفي وراء الجريمة.

¹⁰ حساب الصحفي عبدالله سليمان علي، [منشور](#) بتاريخ 31 آذار/مارس 2025.

انظر أيضاً: النساء الآن، [بيان](#) بتاريخ 2 نيسان/إبريل 2025.

¹¹ سكاي نيوز عربية، [جريمة بانياس.. ابن عائلة شاهين يروي تفاصيل يوم الغدر](#)، 1 نيسان/إبريل 2025.

"دم إخوانه لا يزال حتى اللحظة على جسده غير قادر على إزالته من هول ما حدث".

إثر تداول صور ضحايا المجزرة (وبينها صورة الطفل "إبراهيم") ثار الرأي العام السوري، وواجهت السلطة استنكاراً واسع النطاق، استجابت له بإرسال دورية من الأمن العام إلى القرية.¹² ووفقاً لتصريحات مسؤول أمني فقد "أكد شهود عيان أن شخصين يرتديان الزي العسكري أقدموا على إطلاق النار على تجمع من الأهالي قبل أن يلوذا بالفرار باتجاه منطقة الديسنة المجاورة".

وأضاف المسؤول أن: "الدوريات توجهت مباشرة إلى منطقة الديسنة للتحري، حيث تم رصد مجموعة مسلحة ادعت أنها قدمت إلى المنطقة لمؤازرة وزارة الدفاع، على خلفية ورود أنباء عن تحركات فلول النظام، كما أشاروا إلى أن بعضهم فقد أقارب في حملة سابقة بالمنطقة... وخلال الاستجواب، أشار أحد العناصر إلى المشتبه بهما، ليتم توقيفهما على الفور وتحويلهما إلى القسم الأمني المختص. وبالتحقيق الأولي، اعترف الموقوفان بتنفيذ الجريمة بحق الأهالي في حرف بنمرة". كما أكد المسؤول الأمني في تصريحه أنه قد تم تحويل المتهمين إلى القضاء المختص في محافظة طرطوس.¹³

لم تنشر السلطات السورية نتائج التحقيقات، ولم تقدم أية معلومات حول محاكمة الفاعلين وما أفضت إليه. بدلاً من ذلك، بادرت بعد بضعة أيام من وقوع المجزرة، يوم 7 نيسان/إبريل، إلى توزيع "مساعدات مالية" لأهالي قرية حرف بنمرة.¹⁴

عكست التعليقات المتداولة¹⁵ موجة غضب شعبي عارمة، عبّر عنها أحد المعلقين بالقول: "يشنقوا القتلة قدام عيون الناس أحسن ما يشترى رضاهن بالمصري"، فيما علّق آخر بكلمة مقتضبة: "ديّة"، في إشارة إلى أن ما يُقدّم من تعويضات مالية يُنظر إليه كبديل عن محاسبة المسؤولين عن سفك الدماء. وتساءل آخرون: "شو هي؟ ثمن المدايح؟... ورشوة لحتى يسكتوا؟"، رافضين ما اعتبروه محاولة لشراء صمت الضحايا وذويهم بدل السعي لتحقيق العدالة. وطالب عدد من المعلقين بالكشف عن مصير المتورطين في الجرائم، مؤكدين: "عفواً، شو صار بالقتلة يلي ارتكبوا المجازر بالمدينين؟ اعتقلوهم وحاكموهم قدام الأهالي؟".

4.1.5. اغتيال أم وابنتيها - حي كرم اللوز، حمص، 18 نيسان/أبريل 2025:

يوم الجمعة 18 نيسان/أبريل 2025، أثناء وجود السيدة "منال حسان" وابنتيها التوأم "لونا" و"لين محمد حيدر" (19 عاماً) قرب منزلهنّ في حي كرم اللوز -الذي تسيطر عليه قوات الحكومة- أطلق مسلحان مجهولان يستقلان دراجة نارية النار عليهن، مما أدى إلى وفاة الأم وابنتيها على الفور. وقد انتشرت روايات الحادثة في عدّة مواقع مفتوحة المصدر، وعملت "سوريون" على مقاطعتها والتحقق منها. وجدير بالذكر أن العائلة تنحدر من قرية قرب علي بريف محافظة

¹² محافظة طرطوس، [فيديو مرفق بمنشور](#) بتاريخ 31 آذار/مارس 2025.

¹³ تلفزيون سوريا، [مسؤول أمني يكشف تفاصيل جريمة حرف بنمرة في بانياس.. ماذا حدث داخل القرية؟](#) 2 نيسان/إبريل 2025.

¹⁴ محافظة طرطوس، [منشور](#)، بتاريخ 7 نيسان/إبريل 2025.

¹⁵ ليفانت نيوز، "ديّة" غير معلنة بإشراف أمني تحت غطاء "مساعدات مالية" لقرية حرف بنمرة. 8 نيسان/إبريل 2025.

حمص، وأنّ الضحايا من أبناء الطائفة المرشدية.¹⁶ لا يوجد توضيح حتى وقت إعداد التقرير حول أي إجراء رسمي اتخذ لملاحقة الفاعلين.

4.1.6. استهداف أربعة رجال على دراجاتهم النارية من بينهم طفل - قرية زاما في محافظة اللاذقية، 10 أيار/مايو 2025:

بحسب التوثيقات التي حصلت عليها "سوريون"، عبرت في الساعة 7:50 مساءً يوم 10 أيار/مايو أربع سيارات دفع رباعي الطريق المتجه من أوتوستراد [بيت ياشوط](#) باتجاه اللواء 107. بحسب شهود عيان، كانت الأضواء مطفأة، والسيارات تسير ببطء. دخلت سيارتان مباشرة إلى مقر اللواء، في حين تمركزت واحدة عند البوابة، وأخرى بقيت خلف الموقع من جهة بلدة [عين الشرقية](#). وبحسب أهل القرية، الفصيل الذي دخل إليها كان الفصيل رقم 100، وكان متواجداً سابقاً في [قرفيص](#). قابلت "سوريون" أحد اقرباء الضحايا وتدعى "سارة"، والتي كانت على علم بما جرى معهم عن طريق حديثها المباشر مع شهود عيان، وأفادت بما يلي:

"كان أنور حمودة (46 عاماً وصاحب محل بقالة) وهلال العلي (47 عاماً) في زيارة في منزل أحد معارفهما الواقع قرب موقع اللواء. وعند مغادرتهم استقلا دراجة نارية وسلكا طريقاً تريبياً يوصل إلى الطريق العام. فوجئنا بوجود إحدى السيارات العسكرية في مواجهتهما مباشرة. ووفقاً لما رواه لي شهود عيان من قريتنا، لم يهلهما المسلحون وقتاً، وعاجلوهما بإطلاق النار قرب سور اللواء، فقتل أنور وأصيب هلال بعدة طلقات".

تضيف سارة:

"سرق المسلحون هاتف أنور، وأرسلوا للأرقام الموجودة عليه رسالة مقتضبة: لا إله إلا الله والله أكبر".

أكملت سارة حول جريمة أخرى في ذات السياق:

"وكان شابان آخران يستقلان دراجة نارية، قادمان من جهة [قرية زاما](#) نحو عين الشرقية، أحدهما من قرية [بشيلي](#)، والآخر طفل (14 عاماً) من قرية [العرقوب](#)؛ وكانا قد أنهيا عملهما في جمع أوراق الغار. وكان مصيرهما مشابهاً، إذ تم إطلاق وابل من الرصاص عليهما مما أدى إلى مقتلهما فوراً، وقد علمت هذا من شهود عيان... بعد الحادثة بدأ عدد من سكان الحي المعروف باسم مرج زاما بمغادرة منازلهم على عجل، خوفاً من اتساع دائرة العنف أو حدوث مدهامات".

4.1.7. قتل خمسة مدنيين أثناء عملهم الزراعي - مشقيتا، ريف اللاذقية، 26 أيار/مايو 2025:

مساءً يوم 26 أيار/مايو 2025 أقدم شخصان ملثمان أحدهما يحمل بارودة روسية والآخر مسدس، ويرتديان زين عسكريين مختلفين (أحدهما يحمل إشارة أمن عام، والآخر زي عسكري مموه) على إيقاف مجموعة من المدنيين أثناء عملهم في أرض زراعية قرب بلدة [مشقيتا](#).

¹⁶ صفحة المحامي رنيف السلامة في فيسبوك، [منشور](#)، بتاريخ 18 نيسان/أبريل 2025. انظر أيضاً: صفحة Voices of Alawites في فيسبوك، [منشور](#) [صور مرفقة](#)، بتاريخ 18 نيسان/أبريل 2025. انظر أيضاً: الشبكة السورية لحقوق الإنسان، [مقتل سيدة وابنتيها برصاص مسلحين مجهولين في حي كرم اللوز بمدينة حمص بتاريخ 18 نيسان/أبريل 2025](#). 20 نيسان/أبريل 2025.

وبحسب "روميل زوباري"، الناجي الوحيد من المجزرة (في مقابلة معه على موقع سوريا ما انحكت)،¹⁷ نزل صاحب الزي المموه عن الدراجة وسأل المجموعة عما تفعل في الأرض، واتهمهم بالسرقة، ثم طلب الهويات الشخصية، ليبادر القاتل بسؤالهما "أنتم علوية؟". رد روميل: "وماذا إذا كنا علويين. تفضل إلى مشقيتا بيت السني حد بيت العلوي من مئة سنة". يضيف الشاهد:

"لم أكمل العبارة حتى كان صاحب البارودة قد سحب بارودته وبدأ بإطلاق الرصاص علينا كلنا دفعة واحدة، رشاً. من أول واحد إلى آخر واحد. سقطت أولاً زوجة ياسر أم جعفر وهي تولول، فأعاد الملثم إطلاق النار عليها أربع مرات حتى ماتت. قبل إطلاق النار بثوانٍ، كان أولاد ياسر الشباب قد تمكنوا من الفرار وسط أشجار الزيتون. أصبتُ أنا في كتفي وقدمي وقلبت بالأرض".

أسفر الحادث عن مقتل خمس ضحايا هم: "كاسر معلا"، و"ياسر معلا"، و"سمر معلا"، و"يامن معلا"، و"علاء الزوباري". في أعقاب الحادثة حضر وفد من جهاز الأمن العام إلى مراسم العزاء، وتوعدوا بمحاسبة المسؤولين. ورغم ورود معلومات تفيد بأنهم تمكنوا من القبض على شخصين مشتبه بهما، وعلى عرف الناجي عليهما، إلا أن الجهات الرسمية لم تقدم أية توضيحات أخرى لاحقاً حول هوية المشتبه بهما وما إذا كانا ينتميان إلى جهة رسمية أم لا.

4.1.8. كمين يودي بحياة ثمانية مدنيين نصفهم نساء – الربيع، حماة، 4 حزيران/يونيو 2025:

وثقت "سوريون" الكمين الذي نصبه مسلحون لحافلة تقل مدنيين/ات، قادمة من [حماه](#) إلى بلدة [الربيع](#) في 4 حزيران/يونيو 2025، حيث تعرضت لإطلاق نار كثيف من الأمام والجانب، مما أدى إلى مقتل 8 ضحايا (بينهم 4 نساء) وهم/ن: "نور الدين أمين الباكير"، "محمد موفق الباكير"، "عدنية نصر الدين الباكير"، "ثناء علي الباكير"، "محمد علي الخطيب"، "مياسة محمود عنوش"، "ميساء محمود عنوش"، "وضاح موسى اليونس".¹⁸

ولا توجد أي معلومات رسمية حول مباشرة السلطات المختصة بملاحقة المسلحين أو فتح تحقيق بالحادثة. إن عدم اتخاذ السلطات أي إجراءات معلنة للتحقيق أو ملاحقة الفاعلين يثير القلق بشأن التزامها بضمان أمن المدنيين/ات وحقوقهم في العدالة.

4.1.9. مقتل أب وابنه وإصابة حفيده (طفلة) – كرم الزيتون، حمص، 8 حزيران/يونيو 2025:

بناءً على ما وثقته "سوريون" من خلال مصادر مفتوحة جرى التحقق منها، قُتل المواطن "رافع ملحم" وابنه "أمجد" وأصيب حفيده "تيا" ([عمرها سنة ونصف](#))، إثر إطلاق نار من قبل مسلحين يستقلان دراجة نارية، في حي النازحين بكرم الزيتون في حمص، والذي يخضع لسيطرة الحكومة الانتقالية. بعدها قام المسلحان بإطلاق وابل من الرصاص في الهواء وغادرا المكان، دون ملاحقة من قبل الشرطة أو الأمن.¹⁹

¹⁷ سوريا أنتولد – حكاية ما انحكت، [حصار الدم: عن مجزرة مشقيتا: أرضٌ وعشائر وصراعات وانتقام ودولة غائبة](#). 7 تموز/يوليو 2025.

¹⁸ مجموعة السلم الأهلي، [بيان](#) بتاريخ 6 حزيران/يونيو 2025.

¹⁹ [منشور](#) عبر صفحة إحدى قريبات الضحيتين، بتاريخ 9 حزيران/يونيو 2025. انظر أيضاً: [هذا المنشور](#) على فيسبوك بتاريخ 9 حزيران/يونيو 2025

4.1.10. قتل ستة مدنيين وتخریب ممتلكات - باروچه، تلکخ، 11 حزيران/يونيو 2025:

قامت مجموعات مسلحة في منطقة [تلکخ](#) باعتداءات كبيرة في قرية [باروچه](#)، استهدفت سيارات وأملاك تعود لأشخاص من الطائفة العلوية، ثم قاموا بقتل ستة أشخاص، عُرف من بينهم المواطن "فهد سليم الأسعد"، وابنه "يوسف فهد الأسعد"، وابن شقيقه "فارس سلمان الأسعد". نتيجة لذلك، كثفت قوى الأمن الداخلي انتشارها في منطقة تلکخ والقرى المحيطة بها. ولكن وبحسب ما نشره شهود عيان من القرية،²⁰ عادت العناصر نفسها إلى الموقع، مدعيةً قيامها بعمليات بحث عن الجناة، في محاولة لطمس الأدلة، وهو ما اعتبروه سلوكاً تمويهاً يعكس محاولة الجهة المنفذة التهرب من المسؤولية القانونية عن الفعل الجرمي، في غياب أي تصريح رسمي بشأن الحادثة والتحقيق بها.

4.1.11. العثور على رجلين مقتولين بالرصاص - درميني، ريف جبلة، 26 حزيران/يونيو 2025:

استناداً إلى ما تم رصده وتوثيقه من قبل "سوريون" بالاعتماد على مصادر مفتوحة ورصد التقاطع بينها، عُثر على الشابين "محمد سليمان" و"مهند سليمان" من أبناء قرية [درميني/درمينية](#)، مقتولين رمياً بالرصاص على يد مجهولين، وذلك أثناء ذهابهما لقطاف ورق الغار على أوتوستراد بيت ياشوط الغاب.²¹ لا يوجد أي معلومات حول التحقيق الرسمي بالجريمة أو القبض على الفاعلين مما يعكس ضعف استجابة السلطات لواجبها في إنفاذ القانون وضمان الأمن.

4.2. الخطف والإخفاء القسري:

يمثل الخطف أحد أكثر الانتهاكات خطورة في الساحل السوري بعد المجازر، إذ غالباً ما كان مقدمة لانتهاكات جسيمة أخرى مثل القتل أو التعذيب. الضحايا في معظم الحالات مدنيون لا علاقة لهم بالنزاع المسلح، ويُعتقد أنه يتم استهدافهم على خلفيات طائفية أو بهدف بث الرعب في المجتمعات المحلية. كما تكشف الشهادات عن تقصير السلطات والأجهزة الأمنية في التحقيق أو التدخل الفوري لإنقاذ المختطفين، وأحياناً إنكار أي صلة بالمجموعات المنفذة، ما يعزز مناخ الإفلات من العقاب ويقوض الثقة العامة.

4.2.1. خطف خمسة مدنيين من عائلة واحدة بينهم طفل، وقتلهم لاحقاً - حي الزهراء، حمص، 3 نيسان/أبريل 2025:

التقت "سوريون" بأحد أقارب الضحايا، الشاب "محمود" (20 عاماً)، الذي روى تفاصيل عملية خطف وقتل خمسة مدنيين من عائلة واحدة في [حي الزهراء](#) بمدينة حمص، موضحاً ما جرى منذ لحظة وصول المسلحين وحتى العثور على الجثث. قال محمود:

"في 3 نيسان/أبريل 2025، جاء عدد من الأشخاص إلى البناية التي يقطنها أقربائي الثلاثة في حي الزهراء بمدينة حمص، مدعين أنهم يقومون بعمليات إحصاء للسكان المحتاجين إلى مساعدات إنسانية، وقاموا بجمع أسماء سكان البناية. وفي اليوم التالي، حوالي الساعة مساءً، جاءت سيارتان إحداهما فان أبيض اللون، والأخرى سيارة بيجو رمادية، وترجل منهما عناصر يرتدون زي الأمن العام قالوا أنهم يريدون تفتيش المنزل بحثاً عن أسلحة. عندما دخلوا، خرج صاحب البيت لملاقاتهم، فسألوه عن وجود معه، وأجابهم بأن ليس في المنزل سوى النساء.

²⁰ أنظر: [منشور](#) المكتب الصحفي في محافظة حمص بتاريخ 11 حزيران/يونيو 2025. أنظر أيضاً: [منشور](#) فيسبوك آخر بنفس التاريخ.

²¹ أنظر: [منشور](#) فيسبوك بتاريخ 26 حزيران/يونيو 2025. أنظر أيضاً: [منشور](#) آخر بنفس التاريخ. أنظر فيديو التشييع: [منشور](#) فيسبوك آخر بنفس التاريخ.

اقتادوه معهم ونزلوا إلى شقة أخيه فوجدوه واقفاً عند الباب، سألوه أيضاً عما يوجد في منزله، وحين أجابهم أن أولاده وزوجته في الداخل طلبوا منه إحضار ابنه الشابين "إبراهيم" و"كاظم"، واقتادوا الجميع معهم. اتجهوا بعدها نحو شقة الأخ الثالث وقرعوا الباب، ففتحت لهم ابنته وكانت تتحدث عبر جوالها، فانتزعوه من يدها، وحين أطل أخوها الصغير "حسن" اقتادوه معهم".

أضاف "محمود":

"حدث كل شيء بسرعة. تواصلنا مع مركز الأمن العام في الزهراء، لكنهم أنكروا تبعية المجموعة لهم، ورغم أننا قدمنا لهم معلومات حول الطريق الذي سلكه الخاطفون بعد تنفيذ عملياتهم، ورغم وجود حاجزين للأمن العام في المنطقة، إلا أننا لم نصل إلى شيء. وفي اليوم التالي، أبلغنا أحد أقرباء الضحايا أنه تعرف على جثث المخطوفين الخمسة في مشفى حي الوعر".

يختم محمود شهادته قائلاً:

"قتل في هذه الحادثة كل من "إبراهيم محمد منصور"، و"سعيد محمد منصور"، و"إبراهيم سعيد منصور"، و"كاظم سعيد منصور"، والطفل "حسن دانيال منصور". علماً بأنهم مدنيون، ولم يسبق أن انخرط أي منهم في الجيش أو الأجهزة الأمنية. كان سعيد نجار باطون، وإبراهيم موظفاً في قطاع الصحة، في حين كان كل من كاظم وإبراهيم طالبين جامعيين، وحسن طفل".

4.2.2. مسلحون يقتلون مدنياً ويختطفون امرأة - قرية عكاكير، ريف حماة، 13 نيسان/أبريل 2025:

أجرت "سوريون" مقابلة مع "أبو وطن"، وهو من أبناء الطائفة العلوية وعضو في إحدى لجان الحفاظ على السلم الأهلي، حيث قدم شهادته حول حادثة قتل وخطف وقعت في قرية عكاكير بريف حماة، متحدثاً عن تفاصيل الجريمة وخلفيتها الطائفية وما تلاها من تعامل أمني. قال المصدر لـ "سوريون":

"يوم 13 نيسان/أبريل 2025 دخل مسلحان قرية **عكاكير** في ريف حماة، وقاموا بقتل "علاء المحمود" وخطفوا امرأة من القرية. وأثناء مغادرتهم ومرورهم بحواجز الأمن العام، اشتبه بهم عناصر الأمن فبادروا إلى ملاحقتهم واشتبكوا معهم، وعندما تمكنوا من توقيف السيارة التي يستقلها المسلحان، ألقوا القبض على أحدهما بينما كان الآخر قد فارق الحياة إثر إصابته برصاصة في رأسه أثناء الاشتباك، ووجد عناصر الأمن المرأة مقيدة داخل كيس كبير، فقاموا بتحريرها".

يضيف أبو وطن:

"البعض يزعم أن الضحايا العلويين في حماة يتحملون مسؤولية ما يجري لهم بسبب أفعالهم، لكنني أؤكد أن الضحايا مدنيون، لا علاقة لهم بالجيش أو بأي نشاط عسكري. ما جرى كان جريمة قتل على خلفية طائفية بحتة، فقط لأنهم ينتمون إلى الطائفة العلوية ويعيشون في قرى علوية".

ويختم المصدر:

"طرق القتل في منطقتنا كانت بشعة إلى أقصى حد: بالحجارة أو بالذبح. والأسوأ أن جهاز الأمن العام لا يكتفي بالتعاضدي عما يحدث، بل يسارع إلى تبرير الجرائم، مدّعياً وجود خلافات سابقة بين الضحايا والجنّة، ويتصل

تماماً من أي مسؤولية. نحن نعيش هنا ونعرف بعضنا جيداً، ونعلم خلفيات كل شخص وما إذا كان له أي ارتباط بأحداث سابقة. لا يوجد أي مبرر لما حدث".

4.2.3. اختطاف طالب جامعي وقتله برصاصة في الرأس - حي النزهة، حمص، 25 نيسان/أبريل 2025:

قابلت "سوريون" الشاهد "وليد"، أحد المقربين من الضحية "محمد الوعري"، الذي قُتل في حي النزهة بمدينة حمص. ويؤكد الشاهد أن محمد، وهو طالب جامعي، لم يكن منخرطاً في أي أنشطة عسكرية أو مسلحة، مشيراً إلى أن والدته بحثت عنه بعد اختفائه وعثرت على جثته في أحد مشافي المدينة. يروي وليد تفاصيل ما جرى ليلة الحادثة:

"يوم 25 نيسان/أبريل 2025، قرابة الساعة الثانية ليلاً، وقع إطلاق نار كثيف في شارع العيادات الشاملة وكرم اللوز في حي النزهة بمدينة حمص. ثم سُمع طرق على باب البناية في الطابق الأرضي، وكان الطارقان رجلين ملثمين يرتديان ثياب الأمن العام قالا أنهما يريدان تفتيش البناء بحثاً عن أسلحة. وحين وصلوا إلى منزل الضحية في الطابق الثالث سألوا عن "محمد" تحديداً، وادعوا أنهم يريدون سؤاله عن أمر ما، وحين خرج إليهم اقتاده أحد المسلحين خارج البناية بينما بقي الآخر مع أم الضحية لإلهاثها. وعند مغادرتهم نزلت الأم إلى أسفل البناية بحثاً عن ابنها، لكنها لم تجده".

يكمل وليد:

"توجهت والدته محمد مباشرة إلى قسم الشرطة في حي باب السباع، فاستقبلها شيخ هناك وراح يطمئنها قائلاً "سيعيدونه قريباً إن لم يكن هناك ما يدينه". وفي اليوم التالي، ذهبت إلى مركز العيادات الشاملة لتبحث عن محمد، فوجدت جثته هناك مصاباً برصاصة في رأسه، بين عينيه. أبلغها المركز أن الأمن العام عثر على جثة محمد حوالي الساعة الثالثة صباحاً، وأتوا بها إلى المستوصف".

ويؤكد الشاهد أن الضحية كان طالباً جامعياً ولم يشترك في أية أنشطة عسكرية سابقاً.

4.2.4. اختطاف ستة عمال مطعم والعثور على خمسة منهم قتلى - حي عش الورور، ريف دمشق، 2 حزيران/يونيو 2025²²

في ساعة مبكرة من فجر يوم 2 حزيران/يونيو 2025، غادرت مجموعة من العاملين في مطعم "طلّة جبل" الواقع قرب قاسيون مول في برزة - دمشق، بعد انتهاء الوردية الليلية الأخيرة. استقل ستة من العاملين، من ضمنهم السائق "ميلاد علي"، فاناً باتجاه منطقة عّش الورور. انقطع الاتصال بالمجموعة بين جامع السلام ومقبرة برزة، ولم ترد أي معلومات عن مكان تواجدهم فبدأ الأهالي عمليات بحث وتقدموا ببلاغات إلى قسم الشرطة المختص.

في اليوم نفسه، عثر على الفان الذي كان يقلهم، متروكاً قرب مشفى الشرطة في حرستا. لاحقاً، في مساء يوم 4 حزيران/يونيو، أفاد قسم شرطة القابون بالعثور على جثامين خمسة أشخاص، إضافة إلى شخص مصاب يدعى "يحيى

²² وثقت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" في تقريرها "سوريا: توثيق حالات اختفاء قسرية واعتقالات تعسفية في حي القدم الدمشقي" عدة انتهاكات وقعت في ريف دمشق، على مدنيين/ات من أبناء الطائفة العلوية والمقيمين في منطقة "حارة العنازة/العنازي" في حي القدم. ويسلط التقرير الضوء على حملتين تُنفذتا في كانون الأول/ديسمبر 2024 و 7 آذار/مارس 2025، وأسفرتا عن اختفاء وفقدان العشرات وسط أنباء عن تصفية عدد منهم خارج نطاق القانون.

علي عكاري"، وذلك في منطقة البعلة قرب شركة الكهرباء في حي القابون. نُقل المصاب إلى مشفى ابن النفيس، والجثامين إلى مشفى المجتهد.

قُتل في هذه الحادثة خمسة مدنيين هم: "عباس سليمان حماد"، "يحيى محمد إبراهيم"، "محمود محمد حمود"، "أحمد وجيه محمد"، "ميلاد علي" (سائق الفان). وحتى لحظة إعداد هذا التقرير، لم تصدر الجهات المختصة بياناً رسمياً يوضح ملابسات الحادثة أو الجهة المسؤولة عنها.

انتشرت تفاصيل الحادثة على نطاق واسع عبر مصادر متعددة،²³ وتقاطعت الروايات حول قيام محافظ دمشق ماهر مروان، ورئيس لجنة السلم الأهلي حسن صوفان، وفادي صقر، بتقديم العزاء لأهالي الحي، حيث شدد مروان على ضرورة الحفاظ على السلم الأهلي في هذه المرحلة الحساسة التي تشهدها البلاد، مشيراً إلى أن قوى الأمن الداخلي تواصل تحقيقاتها للوصول إلى مرتكبي الجريمة.

4.3. التعذيب (أو القتل بعد التعذيب)

بحسب ما وثقته "سوريون"، جمع هذا الانتهاك الجسيم بين حرمان الضحية من حريته، وإخضاعه لأساليب تعذيب جسدي ونفسي قاسية، وغالباً ما انتهى بقتله.

هذه الجرائم لا تستهدف الأفراد فحسب، بل ترسل رسالة تخويف إلى المجتمع المحلي بأسره. وفي بعض الحالات، وثقت الشهادات استخدام التعذيب بشكل متعمد لإذلال الضحايا على أساس طائفي، أو لانتزاع اعترافات تحت الإكراه، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الذي يحظر التعذيب بشكل مطلق في جميع الظروف.

4.3.1. اختطاف شخصين أحدهما طفل وتعذيبهما حتى الموت - قرية الشنية، ريف حمص، 11 آذار/مارس 2025:

في شهادة مؤلمة لـ"أم النور"، وهي سيدة خمسينية من قرية الشنية في ريف حمص الغربي، وثقت لـ"سوريون" سلسلة من الانتهاكات التي شهدتها قريتها، شملت حوادث اختطاف وقتل وتعذيب وإهانات على خلفيات طائفية، وعمليات اقتحام وتخريب نفذتها مجموعات مسلحة قبل وبعد مجازر الساحل. تقول أم النور:

"في يوم 11 آذار/مارس 2025، اقتحم القرية مسلحون لا نعرفهم، واقتادوا معهم شابين مدنيين هما "إبراهيم أحمد إبراهيم" و"يوسف أحمد إبراهيم". حدث هذا أثناء عملهما في مدجنة. أحدهما طالب مدرسة عمره 17 عاماً، والآخر عمره 26 ومتزوج حديثاً وله ابنة عمرها شهر. لم يكن أي منهما عسكرياً، وكان والدهما بدوره تاجراً. وبعد بضعة أيام، في 15 آذار/مارس عُثر على جثمانيهما في بئر في قرية "الطيبة" المجاورة، وقد بدت عليهما آثار تعرضهما للتعذيب الشديد".

أضافت أم النور:

²³ انظر مثلاً: مجلس وجهاء حي عش الورور، منشور، بتاريخ 4 حزيران/يونيو 2025. انظر أيضاً: مجموعة السلم الأهلي، بيان بتاريخ 6 حزيران/يونيو 2025.

"في الشهر الثالث، بعد انتهاء المجازر، وصلت إلى القرية حواجز تابعة لمجموعات شيشانية. حاولوا طمأنة السكان بعبارات من قبيل: "لا تخافوا، أنتم لستم خائنين مثل أبناء الساحل"، لكنهم رفضوا تناول الطعام المقدم لهم، مدّعين أنه ذبح بطريقة غير مقبولة لأنه "ذبح علوية"، وغادروا بعد فترة".

وختمت الشاهدة قائلة:

"الآن شكّلت لجنة محلية لحماية الحي، لا تحمل السلاح. وما زالت الانتهاكات مستمرة، والخوف يخيم على سكان القرية حتى الآن".

وبحسب الشاهدة، الاعتداءات على أهالي القرية بدأت قبل وقوع مجازر الساحل يوم 6 آذار/مارس. حيث قالت:

"في 23 كانون الثاني/يناير 2025 قامت فصائل تتبع لوزارة الدفاع السورية مع قوات الأمن العام بتطويق القرية، ثم دخلوها ونفذوا عمليات تخريبية مثل تفجير المقابر والمقامات وتعطيل محولات الكهرباء، كما اقتحموا منازل المدنيين بحجة التفتيش، وسرقوا ممتلكاتهم، واقتادوا عشرة شبان من القرية وضربوهم وشتموهم وأهانوهم. أعادوا لاحقاً ثمانية منهم، بينما قتلوا عسكرياً سابقاً يدعى رضوان محمد، وبقي شخص آخر مفقوداً حتى هذا اليوم".

تطرح الشهادة مؤشرات أولية على مسألتين تتطلبان تحقيقاً: أولاً الصلة المحتملة لعناصر رسمية بواقعة 23 كانون الثاني/يناير وما إذا كانت قد هيأت بيئة سمحت لاحقاً بالخطف والقتل. ثانياً الدافع المحتمل المرتبط بالهوية الدينية تُستدل عليه من العبارات المنسوبة للمجموعات المسلحة وغمط الاستهداف. وفي جميع الأحوال، تبقى على السلطات واجبات المنع والحماية وفتح تحقيق فعّال يفضي إلى المحاسبة.

4.3.2. تعذيب شديد لمخطوفين وقتل أحدهم - قرفيص، ريف جبلة، 17-27 نيسان/أبريل 2025:

استناداً لشهود عيان في قرية قرفيص، الواقعة ضمن ريف محافظة اللاذقية، علمت "سوريون" أن فصيلاً عسكرياً تابعاً للأمن العام (الفرقة 400)، ارتكب انتهاكات جسيمة بحق مدنيين في نيسان/أبريل 2025، شملت التعذيب الجسدي والنفسي. وكان الفصيل قد اتخذ من فندق "جار القمر" ومن مباني سكنية أخرى في القرية مقرات له.

وفق الشاهد "زياد" (في منتصف الأربعينات) من سكان المنطقة، بدأت الانتهاكات مع إلقاء القبض على شاب مدني في 17 نيسان،²⁴ بواسطة عناصر في سيارة تابعة لفصيل "الفرقة 400". نُقل الضحية إلى مقر الفرقة في فندق "جار القمر"، حيث تعرّض للتعذيب لساعات طويلة:

"تعرّض للتعذيب من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى الساعة الحادية عشرة صباحاً من اليوم التالي."

ورغم عدم وجود أي صلة بين الضحية وأي طرف مسلح، تم نقله لاحقاً إلى مقر آخر للفصيل داخل الكلية البحرية في جبلة، حيث استكمل تعذيبه. وعُثر عليه لاحقاً في منطقة "العسالية" وهو مكبل، وعليه آثار ضرب مبرح، في حالة جسدية ونفسية يرثى لها.

²⁴ لم يكن الشاهد متأكداً من التاريخ حيث ذكر أنه قد يكون 18 نيسان/أبريل 2025.

وفي سياق مشابه، صرح المصدر لـ "سوريون" أن مدير مدرسة في قرفيص تعرض للاختطاف لساعتين من قبل نفس الفصيل، رغم عدم ارتباطه بأي نشاط عسكري، وخلال احتجازه، تعرض للضرب المبرح.

وفي حادثة أخرى وثقتها الإفادة، أوقف عناصر من الفصيل رجلاً وابنه (طفل في الصف الثالث)، واقتادوهما بشكل منفصل، ووجهوا إليهما سلسلة من الأسئلة والتهديدات أثناء التحقيق، على سبيل المثال:

"إن لم تتكلم، سنقتل ابنك"، "من من جيرانك حمل بندقية؟"، "أين الشبيحة؟"، "هل حمل أبوك سلاح؟"، "هل أنت سني أم علوي؟"

وفي 27 نيسان 2025، تعرّض الشاب حسن عبد الهادي يوسف، ويعمل في صيانة الدراجات النارية، للاختطاف وكانت آخر مشاهدة له قرب مقر الفصيل في الساعة السابعة مساءً. [عُثر على جثمانه](#) في اليوم التالي على بعد 500 متر من مقر الفصيل وعلى جسده آثار تعذيب شديدة. أفاد الطبيب الشرعي، بحسب الشاهد، أنه توفي نتيجة الخنق أو صدمة ألمية:

"كانت عيناه منتفختان، دامتان، يخرج الدم من فمه وأنفه، وعلى رأسه آثار دماء، وكان قد سُحِلَ وعُضَّ على لسانه، وكان لسانه ظاهراً بين أسنانه."

ورغم محاولات ذويه البحث عنه فور اختفائه، رفض عناصر الفصيل السماح لهم بذلك.

تشير إفادة الطبيب إلى أن الوفاة حصلت ما بين الساعة 1:30 و 2:00 ليلاً، ما يُشير إلى تعرض الضحية للتعذيب لما يقارب 6 ساعات متواصلة.

4.4. النهب والتخريب والإهانات الطائفية:

يوثق هذا القسم الحوادث التي جمعت بين الاعتداء على الممتلكات الخاصة، سواء عبر النهب أو التخريب أو الحرق، وبين استهداف المدنيين بخطاب طائفي أو إهانات أو تهديدات مباشرة. تكشف هذه الانتهاكات عن نموذج من العنف الموجه الذي لا يقتصر على الإضرار المادي، بل يسعى أيضاً إلى إذلال المجتمعات المستهدفة وتقويض إحساسها بالأمان على أساس الهوية المذهبية.

في العديد من الحالات، ترافقت هذه الأفعال مع جرائم أخرى كالخطف أو القتل، ما يعكس طبيعة منهجية تهدف إلى بث الرعب وإحداث شرخ مجتمعي عميق. هذه الانتهاكات مجتمعة تشكل خرقاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد ترقى إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية عندما ترتكب في سياق هجوم واسع أو ممنهج ضد السكان المدنيين.

4.4.1. حرق ونهب منازل وسيارات وسط شتائم طائفية - الدالية وبيت عانا، ريف جبلة، 4 حزيران/يونيو 2025:

تحدثت "سوريون" مع "سمر" (33 عاماً)، بعد أن تعرض منزلها للنهب والتخريب وفُقد اثنان من ذويها. روت في شهادتها لـ "سوريون":

"بتاريخ 4 حزيران/يونيو 2025، دخل فصيلان مسلحان إلى قريتي [الدالية](#) و [بيت عانا](#)، وتوقفا في أحياء سكنية على الطريق العام. جاءت الأرتال من جهة بلدة شطحة باتجاه نهر البارد والصقلية وأبو قبيس ومرت بقرى الشيخ علي والمجدل ثم مفرق أم الصياد ومفرق الشندخة واستقرت أخيراً في بيت عانا وفي قريتنا (الدالية) حيث تمركزا بمبنى البريد. أخذ العناصر يرفعون أصواتهم بالتكبيرات وبالشتائم الطائفية. سارعت عائلتي، مع

عدد كبير من عائلات وأهالي بلدتنا، إلى الهروب إلى الأعراس المجاورة خوفاً على حياتنا. وعند المساء قام عناصر الفصليين بنهب عدد من المنازل والسيارات وإضرار النيران فيها، منها منزل عائلتي الذي نهب المسلحون كل ما فيه من نقود، وأثاث، وبطاريات، وبوّارات... كما قاموا بتحطيم سيارة شقيقي المركونة أمام المنزل... بلغ عدد المنازل المحترقة في الأحياء المحيطة 5 منازل، والسيارات التي تعرضت للتحطيم أو السرقة 11 سيارة".

كما سلطت سمر الضوء على استهداف المدنيين، بما في ذلك القتل خارج نطاق القانون والاختفاء القسري، حيث قالت:

"اختطف الطبيب "رضوان أحمد" والمحامي "أسامة أحمد"، وهما من أقربائي، ولم يُعرف حتى الآن مكان احتجازهما أو الجهة المسؤولة عن توقيفهما. كذلك قتل المواطن "علي عبود رسوق" أمام والدته في بيت عانا بعد أن اقتحموا منزله. كما ارتكبت جرائم قتل أخرى في بلدة الدالية، حيث قتل المواطن "مازن حبيب إبراهيم" (وهو من أبناء قرية بطشاح) أثناء قيادته دراجته النارية على الطريق العام. وقتل المواطن "عصام شروف" أثناء عمله في أرضه الزراعية إذ لم يكن على علم بما يحدث. كما اختطف الشاب "يحيى كريم" وعمره 22 عاماً من قرية الدالية، وعندما سألت والدته عنه قالوا لها أنه في اللاذقية، لكنها بحثت عنه في مراكز الشرطة في اللاذقية دون نتيجة".

وتضيف:

"عندما غادرت الفصائل المنطقة ودخلت قوى الأمن العام، صرّحت الأخيرة بعدم قدرتها على السيطرة على الموقف، ووعدت بمحاسبة الفاعلين، إلا أنها لم تبذل أية جهود بعد ذلك للوفاء بتعهداتها".

تجدر الإشارة إلى أن الإعلام السوري الرسمي تحدث عن هذه الانتهاكات متبنياً رواية قيام "خارجين عن القانون" بمهاجمة مركز اتصالات ناحية الدالية²⁵.

4.4.2. إهانات ومعاملة غير إنسانية - بلدة جب الجراح، حمص، 6 حزيران 2025:

في مساء 6 حزيران/يونيو 2025، أوقف عناصر من الأمن العام خمسة شبّان من أبناء بلدة جب الجراح في حمص، بينهم الشاهد "نور"، وهو من الطائفة العلوية ويبلغ من العمر حوالي 25 عاماً. قام العناصر بتفتيش هواتفهم بذريعة أمنية، ثم انهالوا عليهم بالضرب والإهانات. يروي "نور" لـ "سوريون" أن عناصر الأمن أجبروهم على "العواء كالحيوانات"، في مشهد مهين ومذل، مضيفاً:

"حين رفض أحدنا الانصياع لهذا الأمر، أوسعاه العناصر ضرباً على رأسه بأداة معدنية وبأخمص البنادق حتى نzf. أجبرونا جميعاً على السير حفاة في شوارع القرية، في مشهد مهين، ثم أعادونا وهددونا بألا نغادر القرية قبل أن نشفى من إصاباتنا، ثم قالوا: احمداوا ربكم ما بعتناكم ع حمص".

بعد يومين، في صباح 8 حزيران/يونيو، اقتحمت مجموعة جديدة تابعة للأمن العام البلدة على متن سيارات سوداء، وداهمت منزل "نور" بعد أن اتهموه بأنه من "فلول النظام البائد" ويخفي سلاحاً، واقتادوه إلى مخفر البلدة، حيث تعرّض للتعذيب الشديد. يقول نور:

²⁵ محافظة اللاذقية، تعميم، بتاريخ 4 حزيران/يونيو 2025.

"في المخفر، ضربوني باستخدام كبل رباعي، بصورة عشوائية، على قدميَّ ومناطق متفرقة من جسدي. وبينما كانوا يعذبونني هناك، قام عناصر آخرون باقتحام منزلي وتكسير الأثاث، وسرقوا مبلغاً مالياً، ومصاغاً ذهبياً لزوجتي".

4.4.3. كتابة تهديدات على جدران منازل العلويين - قرية الخريبة، بانياس، 23 آذار/مارس 2025:

استمرت أعمال العنف ضد أبناء الطائفة العلوية طوال الشهور الستة الماضية مع انتشار تهديدات موجهة إليهم في مناطقهم. ولم تقتصر التهديدات على ما يجري نشره عبر شبكات التواصل الاجتماعي،²⁶ بل تتعدى ذلك إلى نشر عبارات التهديد والترهيب والكرهية عبر منشورات ورقية أو من خلال الكتابة على جدران البيوت التي يسكنها العلويون.

فمثلاً، يوم 23 آذار/مارس 2025 استيقظ سكان [قرية الخريبة](#) في ريف بانياس التابعة لطرطوس ليجدوا [تهديدات كتبت على جدران منازلهم](#)، مذيلةً بتوقيع "أنصار السنة".²⁷

وكان اسم فصيل "سرايا أنصار السنة" قد برز للمرة الأولى في 1 شباط/فبراير 2025، إثر تبنيه هجوماً على [قرية أرزة](#) في ريف حماة، أدى إلى مقتل 15 مدنياً، وتهجير المئات من سكان البلدة.²⁸ تجدر الإشارة إلى أن المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية، "نور الدين البابا"، صرّح لوسائل الإعلام بتاريخ 24 حزيران/يونيو بأن "سرايا أنصار السنة" هو تنظيم وهمي.²⁹



صورة رقم 1: تهديدات على جدران بيوت العلويين في قرية الخريبة بريف بانياس، 23 آذار/مارس 2025. المصدر: صفحة علويون حول العالم.

²⁶ انظر تقرير "سوريون": سوريا: دور خطاب الكراهية في المجازر التي شهدتها الساحل في آذار/مارس 2025، 27 أيار/مايو 2025.

²⁷ منشور على فيسبوك بتاريخ 23 آذار/مارس 2025.

²⁸ جريدة النهار، "أنصار السنة" يثير الرعب في سوريا ويكفر الشرع: أولويتنا الأقليات ونخطط للتمدد في لبنان، 21 أيار/مايو 2025.

²⁹ وكالة سانا، الداخلية تكشف تفاصيل القبض على خلية تفجير كنيسة مار إلياس بدمشق، 24 حزيران/يونيو 2025.



صورة رقم 2: جملة "الله أكبر" موقعة باسم أنصار السنة على جدران بيوت العلويين في قرية الخريبة بريف بانياس، 23 آذار/مارس 2025. المصدر: صفحة علويون حول العالم.

4.5. الانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي: خطف النساء وإنكار الأمر رسمياً:

أشارت تقارير حقوقية وإعلامية عدّة إلى تصاعد حوادث خطف النساء في مناطق الساحل السوري خلال الأشهر الماضية، في ظلّ صمت رسمي شبه تام من السلطات الانتقالية. فقد نشرت وكالة "رويترز" [تحقيقاً خاصاً](#) وثق خطف 33 امرأة. كذلك أكّد رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، "باولو سيرجيو بينهيرو"، أن اللجنة [وثقت](#) اختطاف 6 نساء، ما زال مصير 2 منهن مجهولاً.

من جهتها، وثقت الأمم المتحدة في [تقرير خاص](#) خطف 38 امرأة من الطائفة العلوية. ورصد التقرير عدة نماذج من الانتهاكات المرتبطة بالنوع الاجتماعي، مؤكداً غياب الاستجابة الفعالة من الحكومة السورية الانتقالية.

بدورها، أصدرت منظمة العفو الدولية [تقريراً](#) أشارت فيه إلى تلقي المنظمة "تقارير موثوقة تفيد باختطاف ما لا يقل عن 36 امرأة وفتاة علويات، تتراوح أعمارهن بين 3 سنوات و40 سنة، على أيدي مجهولين في مختلف أنحاء محافظات اللاذقية، وطرطوس، وحمص، وحماة". أدان التقرير ما وصفه بـ"تقاعس السلطات عن التحقيق الفعال"، مشيرة إلى أن السلطات لم تتخذ تدابير فعالة لإيقاف الانتهاكات التي تتعرض لها النساء العلويات. ولفت التقرير إلى أن الأسر المتضررة قدّمت بلاغات رسمية لقوى الأمن، إلا أن الأدلة التي قدّمت تم تجاهلها، وعدم أخذها على محمل الجد. وبحسب التقرير:

"عناصر الشرطة والأمن إما ألقوا اللوم عليهم [على ذوي الضحايا] محمّلة إياهم المسؤولية عن الاختطاف، باتهامهم بالإهمال، مثلاً، لأنهم سمحوا لقريباتهم بالخروج لإنجاز المهام خلال اليوم، أو سخرت منهم لعدم تمكنهم من حمايتهم، أو تجاهلت قرائن وأدلة ملموسة من شأنها أن تقود السلطات لمكان المختطفات، بدعوى أنها غير مهمة أو مزورة، رغم ما اتسمت به من مصداقية واضحة".

أما موقع "درج ميديا"، فقد [نشر](#) عدة توثيقات لحالات اختفاء نساء وفتيات علويات، تتراوح أعمارهن بين 15 و36 عاماً، من مناطق تقطنها غالبية علوية، تشمل ريف اللاذقية وحمص وحماة وطرطوس.

ومع تواتر هذه الشهادات والتقارير، اتسم موقف السلطات الانتقالية بالإنكار التام، حيث أكد المتحدثون في المؤتمر الصحفي للجنة تقصي الحقائق في أحداث الساحل عدم تلقي أي بلاغ عن حادثة خطف لفتيات أو نساء، لا شفهيّاً ولا كتابياً.

وقبل ذلك [ظهر عضو لجنة السلم الأهلي، أنس عيروط](#)، على شاشة قناة الإخبارية السورية، وأقسم ثلاثاً بأنه "لا توجد أي حادثة خطف للنساء" وأن كل ما ينشر افتراء وغير صحيح.

في المقابل، وثّقت منظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" شهادات مباشرة من أهالي الضحايا، بينها حالتان تتعلقان باعتداء جنسي في حماة، وثالثة بختف امرأة في بانياس. حول حادثة الخطف تقول "أماي"، إحدى الشاهدات العيان (31 عاماً):

"رأيت سيارة تابعة لفصيل عسكري تجرّ جاري من شعرها نحو السيارة، بينما كانت الأخيرة تصرخ "يا الله". حاول زوجها اللحاق بها وهو يردد: "عفوك يا الله، شو عملنا نحن؟"، لكن المسلحين أطلقوا النار عليه وفروا بالسيارة مع المرأة المخطوفة".

وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لم تُعرف أي معلومات عن مصير المرأة أو الجهة التي نفّذت عملية الخطف.

وفي سياق توثيق حالات العنف الجنسي المرتبطة بالانتهاكات الطائفية، تورد "سوريون" الإفادة التالية لإحدى الناجيات من ريف حماة. تعكس هذه الشهادة مزيجاً من الإهانات الطائفية والاعتداء الجنسي تحت تهديد بالسلاح. قدمت الشاهدة (ريم، 30 عاماً) رواية مفصلة عن واقعة العنف الجنسي الذي تعرضت له، تتضمن أوصافاً دقيقة لما جرى. وحرصاً على خصوصيتها وسلامتها وكرامتها، لا تُعرض هذه التفاصيل في النص العلني، وتبقى محفوظة لدى "سوريون" في قاعد بياناتها الخاصة. تقول "ريم":

"في صباح يوم 7 آذار/مارس 2025، اقتحم مسلحون منزلنا في بلدة أصيلة. وجّهوا لزوجي عبارات طائفية مهينة، ثم دخل أحدهم غرفتي وهو شاب صغير في السن. بدأ يسبني، ثم قام بتفتيش الغرفة، وراح يعبث بدرج ملابس الداخليّة بطريقة استفزازية لإهانتني، ثم أبلغني أنه يريد تفتيشي. حاولت الاعتراض، لكنه هدد بقتل زوجي إن لم أذعن. عندها اعتدى عليّ جنسياً بطريقة مهينة ومذلة. كنتُ عاجزة تماماً عن حماية نفسي أو عائلتي. وما زلت حتى اليوم أعاني من آثار نفسية عميقة، من كوابيس واضطرابات نوم وحالات هلع متكررة".

وفي سياق مشابه، وثّقت "سوريون" الإفادة التالية لإحدى الناجيات من ريف حماة وتعكس كيف استُخدم التهديد الجنسي وسيلة للابتزاز، وانتهى الأمر بقتل الزوج عقاباً على رفض الضحية الاستسلام. قدمت الشاهدة (ناديا، 28 عاماً) روايتها حول ما تعرضت له:

"اقتحم مسلحون منزلنا قالوا أنهم يتبعون جهة أمنية. صادروا هواتفنا ثم اقتادوا زوجي إلى الطابق الأرضي وضربوه بعنف. في الوقت نفسه، أخذني أحد العناصر إلى غرفة النوم، وقال أنه يريد تفتيشي. تحرش بي جسدياً وهددني قائلاً إن لم أسمح له بالاقتراب مني فسوف يقتل زوجي. شعرت بخوف شديد وسلمته ما كان معي من مال وذهب، وحاولت استرضاءه بالكلام لأتفادي الاعتداء، لكنني قاومت بشدة ولم أسمح له باغتصابي. اعتقدت أنني تمكنت من إقناعه، لكنه غادر الغرفة غاضباً، وأطلق النار على زوجي فقتله انتقاماً".

تعكس هذه الإفادة كيف استُخدم العنف الجنسي أداة للابتزاز والانتقام، حيث ترافق التهديد بمحاولة اغتصاب الضحية مع قتل الزوج بعد رفضها الانصياع.

تكشف جميع هذه الشهادات والتقارير الموثقة عن مؤشر مقلق للانتهاكات التي تستهدف النساء والفتيات تحديداً، في سياق يعكس تمييزاً قائماً على النوع الاجتماعي، تُسهم فيه كل من الجماعات المسلحة والسلطات الرسمية عبر الفعل أو الامتناع، ما يضع هذه الانتهاكات ضمن إطار العنف القائم على النوع الاجتماعي ويستدعي مساءلة قانونية خاصة.

5. رأي وتعليق قانوني:

تكشف الانتهاكات الموثقة في هذا التقرير، عن نماذج من العنف قد ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، بموجب المادة السابعة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما ما يتعلق بأعمال القتل، والختف، والتعذيب وسوء المعاملة.

كما تُظهر الانتهاكات الموثقة في هذا التقرير و-غيره من التقارير المشار إليها آنفاً- تقصيراً واضحاً من السلطات السورية الانتقالية في الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في [الإعلان الدستوري المؤقت](#) الصادر بتاريخ 29 كانون الثاني/يناير 2025، والذي أكد، في أكثر من موضع، على حماية الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين/ات دون تمييز (المواد 9، 10، 12، 23، 42)، وعلى التزام الدولة بمكافحة جميع أنواع وأشكال التطرف العنيف مع احترام الحقوق والحريات (المادة 8)، وعلى حماية المرأة بشكل خاص من "القهر والظلم والعنف" (المادة 21)، كذلك تم حظر الاختفاء القسري والتعذيب بموجب المادة 18 من هذا الإعلان.

كما أن استمرار هذه الانتهاكات، عدم التحرك الرسمي الجاد للتحقيق فيها أو لحماية الضحايا، يمثل خرقاً للمبادئ الأساسية المنصوص عليها في القانون السوري الساري، لا سيما [قانون العقوبات العام رقم 148 لعام 1949 وتعديلاته](#)، الذي يجرم القتل خارج إطار القانون (المواد 533-535)، والاغتصاب والعنف الجنسي (المادة 489)، ونهب وسرقة الأموال الخاصة (المادة 622 وما بعدها) وحجز الحرية بدون وجه حق (المادة 556)، إضافة للمادة 391 من قانون العقوبات والقانون رقم 16 لعام 2022 [لتجريم التعذيب](#).

إن الطبيعة الواسعة والمنظمة للعديد من هذه الانتهاكات، واستهدافها لمجتمعات بعينها بناءً على الانتماء الطائفي أو الجندري، يشكل تمييزاً يخالف جوهر القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك [العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية](#)، و**[اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة \(سيداو\)](#)**، و**[اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة](#)**.

وتشير شهادات الضحايا والشهود إلى تورط مجموعات مسلحة تحمل صفات السلطة الفعلية، سواء تلك التابعة رسمياً للسلطات الانتقالية أو المدعومة منها، في تنفيذ الانتهاكات أو التواطؤ مع منفذائها، في ظل غياب المساءلة أو الحماية.

كما تشير الشهادات الواردة في التقرير إلى تقاعس الأجهزة الرسمية عن القيام بواجبها في تلقي البلاغات والتحقيق فيها، بل وذهبت أحياناً إلى إنكار حدوث الجرائم أو إلقاء اللوم على الضحايا أنفسهم، في مخالفة مباشرة لمبدأ واجب العناية الذي يُحمّل الدولة مسؤولية حماية الأفراد داخل إقليمها من انتهاكات جسيمة، سواء كانت صادرة عن موظفين رسميين أو جهات غير حكومية.

لقد وعدت الحكومة السورية الانتقالية بالمحاسبة على أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس 2025، لكنها لم تقدّم سوى [قدر ضئيل من الشفافية](#) بشأن ما إذا كان تحقيقها قد تناول دور كبار القادة العسكريين أو المدنيين، أو ما هي الخطوات التي ستتخذها لمحاسبة الذين يتمتعون بسلطة القيادة. إن عدم محاسبة القادة والمسؤولين الذين نشروا القوات المنتهكة أو وجّهوها يفتح الباب أمام المزيد من الأعمال الانتقامية والفظائع في سوريا. من واجب السلطات السورية ضمان أن الإجراءات القضائية لا تقتصر على الجرائم الفردية، بل تشمل أيضاً المسؤولية المؤسسية، وأن تسمح بوصول آليات المساءلة الدولية وتُجري إصلاحات أمنية جوهرية.

إن هذا الإخلال لا ينال فقط من حقوق الأفراد، بل يهدّد أيضاً مرتكزات الدولة القانونية التي يُفترض أن تبنى عليها المرحلة الانتقالية، ويعزّز مناخ الإفلات من العقاب ويقوّض ثقة المواطنين/ات بالمؤسسات الانتقالية الناشئة.

6. التوصيات:

6.1. إلى الحكومة السورية الانتقالية:

- نشر نتائج لجنة التحقيق بانتهاكات الساحل، وتمكين الضحايا وذويهم/ن والمنظمات الحقوقية من الاطلاع على المعلومات، ومعرفة الحقيقة، والمشاركة في تحديد مسارات العدالة.
- إنشاء آلية مستقلة لاستقبال الشكاوى من الضحايا، مع توفير الحماية القانونية والمجتمعية لهم/ن، وضمان استقلالية هذه الآلية عن الأجهزة الأمنية والعسكرية.
- اعتماد سياسة وطنية واضحة لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، تشمل آليات وقائية وعقابية، وضمان تمثيل النساء والأقليات في مؤسسات العدالة الانتقالية.
- تبني خطة وطنية شاملة لمناهضة التعذيب تتضمن التدريب الإلزامي للقوى الأمنية والعسكرية على مبادئ القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وآليات منع التعذيب.
- إجراء مراجعة شاملة للتشريعات الوطنية، لا سيما قانون العقوبات، بما يضمن مواءمته مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وسد الثغرات القانونية التي تعيق محاسبة الجناة، خاصة فيما يتعلق بالعنف الجنسي والتمييز الديني والطائفي.
- ضمان حماية الملكية الخاص ووقف عمليات نهب ممتلكات المدنيين، مع تفعيل صلاحيات الشرطة المدنية للتحقيق في هذه الجرائم، ومنع تدخل الجهات العسكرية أو الأمنية في ذلك.
- الامتناع الفوري عن أية ممارسات مهينة ومحاسبة جميع المتورطين فيها، باعتبارها جرائم حاطة بالكرامة الإنسانية.
- تخصيص موارد مالية ومؤسسية لتقديم تعويضات للضحايا، تشمل برامج الدعم النفسي والاجتماعي، وخطط إعادة الدمج المجتمعي.

- توسيع اختصاصات الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية بحيث لا تقتصر فقط على النظر في الانتهاكات التي تسبب بها النظام السابق، لتشمل صلاحياتها النظر في انتهاكات جميع الأطراف. وإدراج الانتهاكات ضد أبناء الطائفة العلوية ضمن إطار العدالة الانتقالية الرسمي، وضمان توثيقها في السجل الوطني للانتهاكات، بما يُمكن من ضمان عدم تكرارها مستقبلاً.
- مباشرة الهيئة الوطنية المستقلة للمفقودين (المشكلة بموجب المرسوم رقم 19 لعام 2025)، وفقاً للمهام المسندة لها بموجب مرسوم إحداثها، بالتحقيق والكشف عن مصير المفقودات/المختطفات قسرياً، وتوثيق الحالات، وتقديم الدعم القانوني والإنساني لعائلاتهن.
- المصادقة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998. وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام 2006.

6.2. إلى المجتمع الدولي والآليات الأممية:

- الضغط على السلطات الانتقالية السورية لدعم جهود التحقيق الدولية بما في ذلك عمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا (COI)، والآلية الدولية المحايدة والمستقلة (IIM)، واللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين في سوريا (IIMP)، والسماح لها بإجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة داخل سوريا.
- توثيق المؤسسة الدولية المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا لحوادث خطف النساء المشار إليها في تقارير صادرة عن جهات عديدة -ومنها لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا- ودعوة الحكومة السورية الانتقالية إلى تحمل مسؤولياتها في الكشف عن مصير المفقودات/المختطفات ومحاسبة الفاعلين.
- الضغط على السلطات السورية الانتقالية لاحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، وضمان إشراك الضحايا في مسارات العدالة.
- تقديم الدعم التقني والمالي لمنظمات المجتمع المدني المعنية بالتوثيق والمناصرة القانونية، وتمكينها من الوصول إلى الضحايا ومرافقتهم/ن قانونياً ونفسياً في جميع مراحل العدالة.

حول سوريون

”سوريون من أجل الحقيقة والعدالة“ منظمة حقوقية غير حكومية، مستقلة وغير منحازة وغير ربحية. ولدت فكرة إنشائها لدى أحد مؤسسيها، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده الأم سوريا، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF المصمم من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2015.

حول سيسفاير

خلال سنوات العمل في العراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومناطق صراعات أخرى استلهمتنا الجهود الشجاعة للنشطاء المدنيين المحليين على الأرض والتأثير الواضح لعملهم على كل من المسؤولين وقادة الميليشيات حتى في أكثر الأوضاع فوضوية. في سوريا أصبح النشطاء المدنيون المصدر الرئيسي وفي الكثير من المواقع هم المصدر الوحيد للمعلومات الموثوقة حول تأثير الحرب على السكان المدنيين.

تم إنجاز هذا العمل بدعم من الاتحاد الأوروبي وبالشراكة مع “مركز سيسفاير لحقوق المدنيين/ Ceasefire centre for civilian rights”. إن محتويات هذا المنشور هي مسؤولية “سوريون من أجل الحقيقة والعدالة” فقط/الجهة الناشرة، ولا تعكس بالضرورة آراء “الاتحاد الأوروبي” وآراء “مركز سيسفاير لحقوق المدنيين/ Ceasefire centre for civilian rights”.